التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي ودوره في معالجة مشكلة البطالة

The Sectoral Distribution of the Bank Credit and Its Role in Addressing the Unemployment Problem

أ.م.د كمال كاظم جواد الشمري [١]

Assist. Prof. Kamal K. Jawad Al-Shemri

عمار عبد الحسين شعلان[٢] Ammar A. Sha'alan

المستخلص

شهدت معظم الاقتصادات الدول وخصوصا الدول النامية من خلال العقود الأخيرة تزايداً كبيراً في معدلات البطالة، وكانت الدول العربية ولاسيما العراق واحدة من أبرز الاقتصادات التي عانت من هذه المشكلة، وقد اعتمدت هذه الدول على أساليب مختلفة في معالجة هذه المشكلة، فمنها من توجه نحو دعم القطاعات الإنتاجية واحلال الواردات من اجل فسح المجال امام العمالة المحلية لإيجاد فرص عمل، الا ان دعم هذه القطاعات الإنتاجية لا يمكن ان يعم الا من خلال توجيه الائتمان المصرفي والمساهمة في تمويل المشاريع الاستثمارية، والتساؤل هنا هو هل ان جميع القطاعات الإنتاجية تساهم في النسبة نفسها في معالجة البطالة؟ يأتي هذا البحث لتشخيص القطاعات الفاعلة والمساهمة في معالجة مشكلة البطالة في العراق من اجل توجيه الائتمان المصرفي نحوها، وقد توصل البحث الى ان هنالك علاقة بين قطاع خدمات المجتمع من جانب ومؤشر البطالة في العرق من جانب اخر، فكلما زادت نسبة هذا القطاع من الائتمان المصرفي كلما كان له الأثر الإيجابي في معالجة مشكلة البطالة، هنالك علاقة ارتباط عكسية بين كل من قطاع التعليم وقطاع النقل والتخزين والموصلات وقطاع الماء والكهرباء والغاز وقطاع العالم الخارجي وقطاع البناء والتشييد من جانب ومؤشر البطالة من جانب اخر الى انه هذه العلاقة ذات تأثير قليل جدا بحيث لا يمكن ان يعتد بها، كما توصل البحث الى ان هنالك علاقة طردية بين الائتمان الممنوح لقطاع الزراعة والصيد والصناعة

١- جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد.

٢- جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد.

التحويلية وقطاع التمويل والتأمين وقطاع الجملة والمفرد والفنادق من جانب ومؤشر البطالة من جانب اخر، فكلما ازدادت حصة هذه القطاعات من الائتمان كلما انخفضت حصة القطاعات الأخرى الفعالة في امتصاص البطالة.

الكلمات المفتاحية: الائتمان المصرفي، مشكلة البطالة، التنمية الاقتصادية.

Abstract

Most of the economies, especially developing countries, witnessed during the last decades a significant increase in unemployment rates, Some of them are directed towards supporting productive sectors and replacing imports in order to allow local labor to find jobs. However, supporting these productive sectors can only be achieved through directing bank credit and contributing to financing investment projects. The question is whether all productive sectors Contribute to the same percentage in addressing unemployment, this research comes to diagnose the active sectors and contribute to address the problem of unemployment in Iraq, In order to direct bank credit towards them, the research has found that there is a relationship between the community services sector on the one hand and the unemployment index in race on the other, the more the proportion of this sector of bank credit In order to direct bank credit towards them, the research has found that there is a relationship between the community services sector on the one hand and the unemployment index in race on the other hand There is an inverse correlation between the education sector, transport, storage, and transport, water, electricity, gas, the outside world, construction sector on the one hand and unemployment index on the other hand The research also found that there is a direct relationship between the credit granted to agriculture, fishing, manufacturing, finance and insurance sector, wholesale and retail sector and hotels on the one hand, and the unemployment index on the other, the more the share of these sectors of credit, the lower the share of other sectors effective in absorbing unemployment.

المقدمة

يلعب الائتمان المصرفي دوراً مهماً جداً في دعم عملية التنمية الاقتصادية، بعده وسيطاً مالياً بين المدخرين والمستثمرين حيث يجرى تحويل رأس المال من شخص لديه فائض نقدي إلى شخص بحاجة إلى هذا الفائض وغير متوافر لديه من اجل استغلاله في عملية الإنتاج واستخدام الموارد البشرية وزيادة إنتاجية رأس المال، ويعد الدور الكبير للائتمان المصرفي في توجيه النشاط الاقتصادي صوب المشاريع الاستثمارية المهمة ذات الاستغلال الأمثل للموارد المتوافرة والداعمة لعملية التنمية الاقتصادية، لذا فأن الائتمان المصرفي عصب حياة النشاط الاقتصادي.

يرتبط الائتمان المصرفي والمؤسسات التي تمنحه غالباً بتمويل القطاعات الاقتصادية على اختلافها إذ أن عجز هذه القطاعات عن تمويل المشاريع والصناعات التي تحتويها كان أحد أهم الأسباب لتطور أهمية الائتمان المصرفي، كذلك فأن هذه المؤسسات تتجه أنشطتها نحو تجميع المدخرات الوطنية وتقديمها للراغبين بالاقتراض لمختلف الآجال والأغراض كما أنها تسهم في زيادة الوعي بأهمية الادخار المحلي من خلال عملية تعبئتها واجتذابها للمدخرات، يعد الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية ومن أكثر الفعاليات المصرفية جاذبية لإدارة المصارف التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى، ولكنه في الوقت ذاته يعد من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية، اذ لا تقف تأثيراتها الضارة على المصرف والمؤسسات المالية الوسيطة و انما تصل بأضرارها إلى الاقتصاد الوطني ان لم يحسن استخدامها، فمن خلالها يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح و من دونها تفقد المصارف دورها كوسيط مالي. من اجل الوصول الى هدف البحث فقد تم تقسيمه على ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الأول الاطار النظري للائتمان المصرفي، في حين تناول المبحث الثاني الإطار المفاهيمي والنظري لمشكلة البطالة، اما المبحث الثالث فقد تطرق الى الجانب العملي وتحليل دور التوزيع القطاعي لمعالجة البطالة في العراق للمدة 2017-2008.

منهجية البحث:

أولا: مشكلة البحث

تعاني معظم الاقتصادات المتقدمة والنامية من مشكلة البطالة التي تعد واحدة من أخطر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وقد اختلفت الوسائل والسبل المستخدمة لمعالجة هذه المشكلة وهنا يبرز التساؤل الرئيسي للبحث والذي يدور حول إمكانية استخدام التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي وتوجيهه نحو القطاعات الكفؤة في امتصاص الايدي العاملة الفائضة ويمكن صياغة بعض التساؤلات الفرعية وكما يأتي:

1- هل ان الائتمان المصرفي يعالج مشكلة البطالة؟

2- ما مدى تأثير الائتمان المصرفي في معالجة مشكلة البطالة؟

3- ما هو القطاع الاقتصادي الذي يستوعب تشغيل العدد الأكبر من الايدي العاملة في حال توجيه الائتمان المصرفي نحوه؟

4- ماهي القطاعات الاقتصادية التي ليس لها تأثير في استيعاب الايدي العاملة في حال توجيه الائتمان المصرفي نحوها؟

ثانيا: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في ابراز دور التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي في معالجة مشكلة البطالة، اذ ان توجيه الائتمان المصرفي لاسيما في العراق نحو قطاعات اقتصادية لا تساهم في معالجة مشكلة البطالة يعد من الاخطاء الشائعة لدى الجهاز المصرفي العراقي، فهناك قطاعات اقتصادية تعتمد بشكل كبير على العمالة الأجنبية مثل القطاع النفطي، وهذا القطاع لا يساهم في معالجة مشكلة البطالة في حين هناك قطاعات خدمية وانتاجية أخرى كالقطاع الزراعي والصناعي والخدمي لاسيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة تساهم في

معالجة مشكلة البطالة بشكل فاعل، ومن هنا جاءت أهمية الدراسة في توجيه الائتمان المصرفي نحو القطاعات الفاعلة في معالجة هذه المشكلة الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثا: هدف البحث

يهدف البحث على تسليط الضوء نحو الائتمان المصرفي والتعرف على مفهومه وابعاده والتوزيع القطاعي لهذا الائتمان في الاقتصاد العراقي من جانب، والتعرف على مشكلة البطالة في العراق التي تعد من أبرز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني ومنها الواقع العراقي، ومن جانب اخر ومن خلال ذلك يمكن الوصول الى هدف الدراسة الرئيسي والمتمثل في معرفة حقيقة استجابة القطاعات الاقتصادية في الائتمان المصرفي للعراق للمده 2008-2017 ومدى تأثير ذلك بنسبه البطالة للسنوات المذكورة.

رابعا: فرضية البحث

تنص فرضيات البحث الرئيسية (HO)على انه (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي ومؤشر البطالة). تفرعت من هذه الفرضية عشر فرضيات فرعية وكما يأتي:

١. (HO_1):

لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين القروض الممنوحة لقطاع الزراعة والصيد ومؤشر البطالة.

٢. (HO_2):

لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين القروض الممنوحة لقطاع التعدين ومؤشر البطالة.

٣. (HO_3):

لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين القروض الممنوحة لقطاع الصناعات التحويلية ومؤشر البطالة.

٤. (HO_4):

لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين القروض الممنوحة لقطاع النقل والتخزين والمواصلات ومؤشر البطالة.

٥. (HO_5):

لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين القروض الممنوحة لقطاع خدمات المجتمع ومؤشر البطالة.

سادسا: الحدود المكانية والزمانية

تناول البحث في حدوده المكانية حالة الاقتصاد العراقي، اما بالنسبة للحدود الزمانية فقد شملت السلسلة الزمنية الواقعة بين عامي 2017-2008 من اجل الوصول الى هدف البحث.

سابعا: هيكلية الدراسة

من اجل الوصول الى هدف البحث فقد تم تقسيمه على ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الأول منهجية البحث، في حين تناول المبحث لثاني الإطار النظري للتوزيع القطاعي للائتمان المصرفي، اما المبحث الثالث فقد تطرق الى الاطار النظري للبطالة.

المبحث الأول: الاطار النظري للائتمان المصرفي

أولا: مفهوم الائتمان المصرفي

تلعب المؤسسات المالية والنظام المصرفي دوراً مهما في الاقتصاد الوطني، اذ تعمل المصارف كوسيط يمد الأسواق براس المال ويتم توفير رؤوس الأموال الجديدة عن طريق تحويل الودائع الى قروض، مما يخلق فرصا واستثمارات جديدة (Yanelle,2012:294). وعُرفَ أيضاً بأنه (عملية يقوم من خلالها المصرف بوضع مبلغ معين من المال تحت تصرف عميله مقابل تعهد الأخير برد المبلغ المذكور مع الفوائد في الموعد المتفق عليه (البديري، 2008: 17). ويعرف الائتمان المصرفي أيضا على انه علاقة اقتصادية بين طرفين دائن ومدين ويقوم بمقتضاها الدائن بتسليم المال الى المدين على ان يشترط علية اعادته بعد مدة معينة ومقابل فائدة متفق عليها بين الطرفين (على،2015،٢٢). وفي تعريف اخر يعرف الائتمان المصرفي على انه تلك الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعيا ام معنويا بأن يمنحه مبلغا من المال لاستخدامه في غرض معين خلال مده زمنيه معينة متفق عليها وبشروط معينه لقاء عائد مادي متفق علية وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد (عشيش 2010:٥٨). كما عرف الائتمان المصرفي على انه القروض التي تمنحها البنوك التجارية لعملائها من الافراد ومؤسسات والبنوك الأخرى، ويمثل الائتمان المصرفي أكثر مجالات الاستثمار جاذبية للبنوك التجارية نظرا لوفرة العوائد المتولدة عنة (داود،2012:30).

ثانيا: أهمية الائتمان المصرفي

للمصارف دورٌ كبيرٌ في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق العديد من الخدمات التي تقدمها. لذلك فان دورها كوسيط مالي يمكن ان يكون حافزا للنمو الاقتصادي. فمن خلال منح الائتمان للجمهور ودعم الأنشطة الاقتصادية فأنها تؤدي الى تسارع وتيرة النمو الاقتصادي (Kolapo et al ,2012:32). ولكن هناك الكثير من الاختلاف في اراء الاقتصادين والمالين عن العلاقة بين النمو الاقتصادي والائتمان المصرفي ليس هو نفسه في جميع المراحل المختلفة من دوره الاعمال التجارية. وان تأثيره في وحدات الائتمان هو كبير وواضح في فتره معينة وبعد ذلك تنعكس الأدوار، ولكن ما يزال مجموعة من الاقتصادين يعتقدون انه لا توجد علاقة بين الائتمان والنمو الاقتصادي (Manikanda et al ,2012:247). ان للمصارف دورا اقتصاديا مهما لأنها الوسيط المالي في الدول حيث لها دور رئيس في توفير الائتمان المصرفي ومنح التسهيلات

الائتمانية لمختلف القطاعات الاقتصادية ولكافة الشرائح في المجتمع، وهذا ما أسهم في نمو وتطور الاقتصاديات الحديثة في العالم، وتختلف طبيعة واهمية الدور الذي يقوم به الائتمان تبعا لاختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الرائجة في العالم. تؤدي المصارف دوراً كبيراً في المساهمة ودعم الاقتصاد من حيث نموه وتطوره في كافة الدول باختلاف أنظمتها ويبرز من خلال الدور المهم الذي يشغله الائتمان المصرفي في منح التسهيلات الائتمانية لمختلف القطاعات الاقتصادية ولكافة الشرائح في المجتمع، وهذا ما أسهم في نمو وتطور الاقتصاديات الحديثة في العالم، وتختلف طبيعة واهمية الدور الذي يقوم به الائتمان تبعا لاختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الرائجة في العالم (الدوري والسامرائي، 2013:77).

ثالثا: تصنيف الائتمان المصرفي

يعد نشاط الائتمان المصرفي من أبرز أنشطة المصرف وأكثرها جاذبية وذلك جراء الأرباح المتولدة عنه في حين تعد القروض من أبرز صور الائتمان، ويتسم الائتمان المصرفي بمرونة عالية وبتنوع كبير اذ يأخذ أنواعا متعددة ومتنوعة، ينقسم الائتمان على عدة أنواع يمكن تلخيصها بما يأتي:

١-الائتمان النقدي (المباشر)

تمثل هذه التسهيلات التوظيف الأكثر أهمية من لدن إدارة الائتمان في المصارف والأكثر ربحية أيضا، اذ تقوم إدارة الائتمان وفقا لهذا النوع من التسهيلات بمنح مبالغ نقدية لطالب الائتمان لاستخدامها والانتفاع منها بشكل مباشر وهي تنقسم على عدة أنواع أبرزها:

أ-السحب على المكشوف

يعد هذا النوع من التسهيلات ائتمانا مباشرا، بدأت المصارف بمنحها كتسهيلات لزبائنها من أصحاب الحساب الجاري، اذ يكون بشكل اتفاقية بين المصرف والمقترض والتي تحدد اقصى حد للائتمان الممنوح من المصرف، وهو عبارة عن تسهيلات يقدمها المصرف لزبائنه وفي حدود سقف زمني معين يستطيع الزبون المقترض السحب منه، وذلك بعد الاتفاق بينة وبين المصرف على ذلك، وبما انه اتفاق غير رسمي فمن حق المصرف الغائه عندما تتدهور الجدارة. (Ferrell,2008:494) الائتمانية

ب-خصم الاوراق التجارية

الأوراق التجارية هي أوراق مالية مصرفية قابلة للتداول تمثل حقا نقديا وتستحق الدفع بمجرد الاطلاع او بعد اجل قصير (الشمري، 66:2012). تعد عملية خصم الأوراق التجارية من لدن المصرف نوعا من أنواع الائتمان المصرفي، وتكون اجال هذه الأوراق غالبا دون السنة والتي توفر أموالا للمقترض يمكن له استخدامها، وتقوم المصارف عن طريق منح هكذا نوع من التسهيلات لمساعدة الزبون المقترض الجيد عندما يمر بظروف غير مواتية مؤقتا، وتتيح المصارف استخدام الأوراق التجارية للحصول على مدى واسع من مصادر الائتمان (Besley,Brigham,2006:586).

ج-القروض والسلف

يعرف القرض بانة اتفاقية بين طرفين اذ يكون المقرض الطرف الأول، في حين يكون المقترض الطرف الثاني، ويوافق المقترض على دفع التزامات للمصرف مكونة من مبلغ القرض والفائدة في الوقت المحدد، لقاء

الإفادة من مبلغ القرض الممنوح وفي الوقت المحدد له، ودائما ما تكون شروط القرض بين المقرضين(المصارف) والمقترضين (الزبائن) قابلة للتفاوض (Besley&Brigham,2006:24). ويمكن تصنيف أنواع القروض الممنوحة الى عدة أنواع وهي كالاتي:

١-تصنيف القروض وفق الاجل

- قروض قصيرة الاجل: يمثل هذا النوع من القروض الأكثر انتشارا في العمل المصرفي، وتتراوح اجالها دون السنة. وتسهم هذه القروض غالبا على سد النقص الحاصل في راس المال العامل لمؤسسات الاعمال او لمواجهة النفقات الجارية لها، ونظرا لقصر اجل استحقاقها فان أسعار الفائدة الخاصة بها تتسم بالانخفاض في العادة، كما يكون هذا النوع من التسهيلات في الغالب بدون ضمان (Shapir&Sarin, 2009:478).

وغالبا ما تستخدم القروض قصيرة الاجل لتمويل شراء مخزونات من السلع او لشراء المواد الخام (Rose & Hudgins 2013:553).

- قروض متوسط الاجل: تتراوح مدته بين السنة وخمس سنوات، وهي تمنح بغرض تمويل الأنشطة الاستثمارية، ويحدد لها برنامجا للسداد يرتبط بالتدفقات النقدية الحالية والمتوقعة والتي تظهرها الدراسات الاقتصادية لمشروع المقترض او الاحتياجات الحقيقة التي تختص بالعمل (بالعجوز، 88:2009).
- قروض طويلة الاجل: تم تصميم القروض طويلة الاجل لتمويل استثمارات الاعمال التجارية على المدى الطويل، مثل شراء معدات او بناء المرافق المادية، التي تغطي مدة أطول من خمس سنوات. عادة ما تسعى الشركات للاقتراض للحصول على قرض بمبلغ مقطوع على أساس تكلفة ميزانية مشروعها المقترح ومن ثم تتعهد بتسديد القرض في سلسلة من أقساط شهرية او ربع سنوية (Rose&Hugdins, 2013:556).

٢-تصنيف الائتمان المصرفي وفقا للضمانات المطلوبة:

ويمكن تقسيم الائتمان المصرفي وفقا للضمانات المطلوبة على عدة أنواع وكما يأتي (طه، 454:2007):

- الائتمان المصرفي المضمون: في هذا النوع من القروض يجب على المقترض تقديم الضمانات العينية للحصول على القرض، وتكون الضمانات اما موجودات ثابتة (أراضي، مباني، الالات) او موجودات مالية (أوراق مالية). وعندما يتعثر المقترض ولا يستطيع دفع ما بذمته ففي ذلك الوقت يصبح للمصرف الحق في التصرف بالضمان. وعادة ما تكون مبالغ هذه القروض كبيرة لذلك فمن الضروري توافر الضمان المناسب كي تصبح الشركات قادرة على الاقتراض وفي الوقت نفسه توفر نوعا من الحماية للمصرف عن طريق هذا الضمان (Besley&Brigham,.2006:586).

- الائتمان المصرفي غير المضمون: تمنح هذه القروض من دون ضمان او بضمان الشخص ذاته، وتكون أكثر عرضة لمخاطر الائتمان، لان المصرف يقوم بمنح هذا الائتمان عن طريق تعهد المقترضين بسداد القروض التي حصلوا عليها عندما يحين موعد السداد المتفق علية، وتعد المصارف هذا الوعد كافيا لمنح الائتمان لهم نظرا لثقتها في قيامهم بسداد ديونهم في مواعيدها، وغالبا ما يكون زبائن هذا النوع من القروض

من كبار التجار او رجال الاعمال ولاسيما عند توفر معلومات تاريخية عنهم وعن سمعتهم الائتمانية او ان تصنيفهم الائتماني يكون ذا نوعية عالية وبالتالي تأكد المصرف من قوة مركزهم الائتماني وذلك يساعد في اتخاذ قرار منح الائتمان (Ferrell et Al,2008,:494).

٣-تصنيف الائتمان حسب القطاع

يمكن تقسيم الائتمان المصرفي بحسب القطاعات الى ما يأتي:

-القروض التجارية: تمنح هذه القروض لتمويل التجارة الخارجية وذلك عن طريق تقديمها للمستوردين والمصدرين من اجل المساعدة في تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير (الجنابي وارسلان، 136:2009). وفي هذا النوع تقوم المصارف أيضا بتقديم القروض التجارية بالعملات الأجنبية لان الشركات تحتاج لهذه العملات او لان أسعار الفائدة على هذا النوع من القروض هي الأكثر جاذبية من حيث الأرباح المتأتية منها. (Quiry, et al, 2009:5)

-القروض الصناعية: وهي القروض التي تمنح عادة للصناعيين وذوي المهن والحرفيين ويتم منحها لاجال متوسطة او طويلة الاجل للجهة المقترضة. وتمنح للشركات لتغطية المخزون ودفع الضرائب وتلبية الوظائف (Rose&Hudgins,2013:522).

- القروض العقارية: يشمل هذا النوع من القروض جميع الرهونات طويلة الأمد للمباني التجارية والسكنية وكذلك القروض قصيرة الاجل لمقاولي البناء (Lioyd,2006:211). وهذه القروض قد تكون اما قروض البناء على المدى القصير، تدفع في غضون أشهر كمشروع اكمال بناء، او الرهون العقارية طويلة الاجل التي قد تمتد الى 30-50 سنة من اجل توفير التمويل الدائم لاقتناء او تحسين الممتلكات العقارية. وتعد القروض العقارية واحدة من القروض الأسرع نموا في اغلب دول العالم المتقدم، اذ تصل الى ما يقرب من ثلث جميع موجودات المصارف. ولسوء الحظ فان مثل هذه القروض تكون من بين اخطر اشكال الائتمان الممنوح للزبائن (Rose&Hudins,2013:613).

- القروض الزراعية: تبرز أهمية هذا النوع من القروض في النشاطات الزراعية اذ تمنح للمزارعين لغرض شراء الأسمدة والبذور وعادة تكون قصيرة او متوسطة الاجل، وفي الوقت نفسه تكون مخاطرها عالية كونها تتأثر بالتقلبات الموسمية (الجميل، 103:2012) وتمنح للمزارعين للمساعدة في زراعة وحصاد المحاصيل ودعم التغذية والعناية بالثروة الحيوانية (Rose&Hudins.2013:522).

2- الائتمان التعهدي (غير المباشر):

هو عبارة عن ائتمان يقدم للعميل في حالة عدم التزامه بالتعهدات المتفق عليها ووفائه لمبلغ القرض في الوقت المحدد، ويقسم على عدة انواع وكالاتي(عبد الحليم كراجة واخرون،69:2006):

أ-الكفالات المصرفية (خطابات الضمان): هي من اهم اشكال التسهيلات الائتمانية

المصرفية وهي عبارة عن عقد كتابي يتعهد بمقتضاه البنك (مصدر الكفالة) بضمان أحد عملائه بناء على طلبة في حدود مبلغ معين ولمدة معينة اتجاه طرف ثالث (المستفيد) بمناسبة التزام ملقى على عاتق العميل المكفول وضمانا لوفائه بالتزاماته اتجاه ذلك الطرف.

ب–الاعتماد المستندي: المصارف لها دورٌ كبيرٌ في تسير التجارة العالمية من خلال توفير أدوات الادخار والمدفوعات، وعمليات الاستيراد والتصدير عبر الحدود الوطنية فالاعتماد هو أي ترتيب غير قابل للإلغاء يشكل تعهدا واضحا للمصرف المصدر وقد تم تطويره منذ أكثر من 150 عاما ويستخدم على نطاق واسع في تعزيز المعاملات التجارية الدولية، حيث تعمل كجسر بين المشتري والبائع والتي يتعهد المصرف بموجبها بدفع سعر الشراء للمعاملة مقابل تسليم مستندات معينة، بما في ذلك مستندات الشحن وفي الظروف العادية عادة ما يكون المشتري يفضل الدفع عن استلامه الفعلي للبضائع او مستندات الملكية.

بينما يفضل البائع تسليم البضاعة او المستندات المعنية للمشتري فقط. بعد حصوله على السداد (2013:675, Rose & Hudgins).

– أنواع ائتمانية حديثة:

مع تطور العمل المصرفي ظهرت أنواع جديدة وحديثة للائتمان، فيما يلي بعض هذه النماذج:

أ–البيع التأجيري:

يعد أحد أنواع البيع بالتقسيط إذ يتم دفع قيمة السلع خلال مدة محدد ووفقاً لترتيبات خاصة إذ يقوم المصرف بتمويل البائع على أن يقوم المشتري أو المستأجر بسداد قيمة السلع على شكل أقساط شهرية وتبقى ملكية السلع تابعة للمصرف خلال مدة التأجير (الياس،٢٠٠٥:٦٤). وغالباً ما يستعمل هذا النوع لتمويل شراء السيارات إلا أن بعض المصارف مازالت تمنحه لتمويل السلع الاستهلاكية المعمرة، وفي حال وجود أي قصور من قبل المشتري أو المستأجر في دفع الأقساط الشهرية يحق للمالكً المصرفً باتخاذ الإجراءات القانونية لاسترجاع السلعة أو المطالبة بالمبالغ المتأخرة وأنهاء العقد، وعادة ما يكون الدفع عن طريق النقد المباشر أو الحساب الجاري مع أمكانية تسوية العقد في أي وقت من خلال دفع كامل مبلغ السلعة وضمن الشروط المتفق عليها في العقد(Edwards,2004, 375).

ب–التأجير التمويلي:

عبارة عن تقنية للتمويل تستخدمها المصارف والمؤسسات المالية المتخصصة للحصول على أصول منقولة أو عقارات ومن ثم تأجيرها إلى مؤسسة أخرى والتي بدورها تقوم بإعادة شراء الأصل عند انتهاء مدة العقد إذ يكون للمستأجر ثلاثة خيارات: إما أن يمتلك الأصل بالثمن المتفق عليه، أو القيام بتجديد العقد لمدة قصيرة أو إعادة الأصل إلى المؤسسة المؤجرة (مصطفى وآخرون، 5:2005).

ج –بطاقات الائتمان:

أصبحت في النصف الثاني من القرن العشرين واجهة لمنح الائتمان واليوم هي من أفضل أشكاله المستخدمة إذ تعد هذه البطاقات من الأدوات الشخصية للزبون إلا أن بعض المنظمات سمحت لعامليها استخدامها لتسهيل مدفوعاتهم الضرورية مثل النقل والوقود (2004:47, Edwards) وبطاقات الائتمان (credit card) هي أداة بلاستيكية تمنح صاحبها حداً أقصى مسموحاً للائتمان من خلال البطاقة والتي تعد منفصلة عن حساب الزبون الجاري، وتحمل هذه البطاقة العديد من المزايا للمصرف إذ تساعد على جذب الزبائن وتعد مصدراً مميزاً للأرباح من خلال الفوائد المستحصلة من حامليها (الياس، 2005: 65).

رابعا: المخاطر الائتمانية

أ- مخاطر عدم السداد:

يرتبط هذا النوع من المخاطر بجودة الأصول واحتمالات العجز عن السداد. حيث ان هنالك صعوبة كبيرة تواجه عملية تقيم اشكال الأصول بسبب ان المعلومات المتاحة والمنشورة تكون نادرة ومحدودة وكلما استحوذ المصرف على أحد نواع الأصول المربحة فانة بذلك يواجه مخاطرة عدم السداد او تعثر البنك والتي تتمثل بعجز المقترضين عن تسديد الأصول بالإضافة الى الفوائد في تواريخ الاستحقاق وحسب الشروط المتفق عليها.

ويكون خطر الائتمان هو المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل، وهناك أنواع مختلفة من الأصول التي تتميز باحتمال حدوث عجز عن السداد فيها وشمل هذه البنود ما هو ضمن الميزانية مثل السندات والقروض وما هو خارج الميزانية مثل الاعتمادات المستدينة او خطابات الضمان القروض هي أكبر هذه الأنواع والتي تصنف بأكبر قدر من مخاطر الائتمان، فالتغير في الظروف الاقتصادية العامة وبيئة العمليات التشغيلية للمصرف تؤثر على التدفقات النقدية المتاحة لخدمة الدين او السداد، ومن الصعب التبوء في الظروف اضافة الى ان قدرة الزبون على إعادة الدين تختلف وفقا للتغيرات التي تطرأ على التوظيف وصافي ثروة الزبون ولهذا السبب تتجه المصارف نحو تحليل الائتمان لكل طلب قرض على حدة لتقييم قدرة المقترض على إعادة الدين ولسوء الحظ فان القدرة علة سداد القروض تنهار لدى المقترض قبل ان تظهر المعلومات المحاسبية بوقت طويل، تتميز المؤسسات المالية عن الافراد من حيث قدرتها على تنوع مخاطر الائتمان حسب قانون الاعداد الكبيرة (Koch&Scott 2003:119).

ب- مخاطر البلد:

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية التعرض للخسارة بسبب التعامل مع احد البلدان التي يمكن ان تعاني من سوء الظروف الاقتصادية، وسوء الأوضاع السياسية والاجتماعية والمعروفة بتمويل الإرهاب والسمعة السيئة للبلاد بعدم الوفاء او سداد التزامات، وعدم استقرار العملة نتيجة تخفيض قيمة العملة من خلال البنوك المركزية (Koch&Scott 2003:122). ومخاطر السيولة تنشا نتيجة لعدم المواءمة ما بين مدة الاستحقاق الأصول والمطلوبات، وعدم متابعة الانحرافات بين المتوقع والحالي من فائض النقد، وعدم متابعة كشف السويفت الذي يبين الحسابات الجارية للبنك لدى البنوك المراسلة فيما يتعلق بالعملات الأجنبية والاثار الناتجة عن سوء إدارة السيولة ورفع كلفة الأموال، وفقدان الفرصة البديلة، وانخفاض أرباح البنك بسبب عدم توظيف هذه الأموال (Koch&Scott 2003:123).

وتظهر مخاطر السيولة نتيجة لعوامل داخلية وخارجية، وتشمل العوامل الداخلية على ضعف التخطيط للسيولة، وسوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجات متفاوتة، والانتقال المفاجئ لبعض الالتزامات. اما العوامل الخارجية تشمل كل من الازمات الحادة وركود الاقتصادي التي تنشا في أسواق راس المال (Saunders&Cornett 2002:521).

وان إدارة مخاطر السيولة تتم من خلال تنويع مصادر أموال البنك، ودراسة الأصول في إطار سياسة نقدية تتمثل في لاحتفاظ في الرصيد معقول من السيولة، وهنالك أدوات مالية قابلة للتسييل في السوق المالي، والتدقيق اليومي لأوضاع السيولة لدى البنك، حيث ان الاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع وتوزيع التمويل، وتنويع قرارات التمويل الممنوحة للعملاء، وتنويع مدة استحقاق الاقساط وتغطية العجز الحاصل في السيولة من خلال الاقتراض من البنك المركزي او البنوك الأخرى، وعدم التركيز على عميل معين او مجموعة من العملاء، ومعالجة فائض السيولة.

ج- مخاطر السوق:

تتمثل المخاطر المحتملة والحالية التي لها تأثير على كل من صافي الدخل والقية السوقية لملكية حملة الأسهم والتي تنشأ خلال التحركات او التغيرات في معدلات السوق والاسعار وهي مخاطر منتظمة ينعكس تأثيرها على كل من الأصول والالتزامات وتتمثل مخاطر السوق في كل من مخاطر تسعير الأصول ومخاطر معدلات أسعار الفوائد ومعدل أسعار الصرف (Santomero&Babbel 2004:525).

أ-مخاطر معدلات أسعار الفوائد: وهي التي تنشأ بسبب عدم المواءمة ما بين استحقاق الأصول والمطلوبات، وبالتالي اختلاف كلفة إعادة الائتمان او إعادة الاستثمار (Rose&Hudgins 2005:163)، وتشير مخاطر معدل الفائدة الى التغير الأساسي في صافي دخل فائدة البنك والقيمة السوقية لحقوق الملكية بالمقارنة مع التغيرات التي ستحصل في معدلات الفائدة السوقية (Koch&Scott 2003:124).

ب-مخاطر تسعير الأصول: وتنشأ هذه المخاطر نتيجة التغيرات التي تحصل في أسعار الأصول وبشكل خاص محافظ الاستثمار والائتمان، وتعتمد على عده عوامل داخلية منها هيكل التمويل، وعوامل خارجية أخرى مثل الظروف الاقتصادية (Koch&Scott 2003:124).

ج-مخاطر أسعار الصرف: تنشأ نتيجة تعامل العملات الأجنبية، وحدوث تذبذب في أسعار العملات والتي يكون لها تأثير على الأصول والالتزامات المسعرة بالعملات الأجنبية والأنشطة خارج الميزانية، وتزداد عندما يحصل تغير في معدلات أسعار صرف العملات الأجنبية عندما تكون مبالغ الأصول تختلف عن الالتزامات كنتيجة لاختلاف العملة، فان أي تغير يحصل في معدلات الصرف تكون نتيجة خسارة او ربح ويظهر تأثيرها على القيمة السوقية لملكية حملة الأسهم (Koch&Scott 2003:124).

المبحث الثاني: الإطار النظري للبطالة

أولا: مفهوم البطالة

تعد البطالة من المواضيع التي استولت على جزء كبير من الاهتمام والدراسة من طرف الباحثين والاقتصاديين، حيث تعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة من خلال تعمق الأبحاث، سعيا من هذه الدول الى رفع حجم العمالة ومن ثم التقليل من معدلات البطالة وبالتالي تعد من اهم الأهداف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمخططين وواضعي السياسات الاقتصادية.

تعرف البطالة بأنها، الحالة التي لا يستطيع فيها الافراد ممارسة النشاط الاقتصادي خلال مدة زمنية معينة نتيجة لعوامل خارجة عن ارادتهم بالرغم من كونهم في سن العمل وقادرين عليه وراغبين فيه وباحثين عنه وهذا ما يسمى بالبطالة الكاملة (حسين،2012:82).

بينما عرفت منظمة العمل الدولية العاطل عن العمل ((بانه ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده)) (المصبح، 3:2008).

كما يمكن ان تعرف البطالة على انها حالة وجود اشخاص قادرين وراغبين في العمل ولكنهم لم يجدوه (القريشي، 183:2007).

ويراها طاقة واخرون بانها الفرق بين كمية العمل المطلوبة وكمية العمل المعروضة (طاقة واخرون، 141:2008).

وقد عرف (العيسى، 155:2014) البطالة "بانها التعطل والتفرغ من العمل ويعني تعطل وتفرغ فهو بطال". وأيضا عرفت البطالة على انها كل توقف عن النشاط ارادياً او اجباريا لأجراء او لغير الاجراء.

ثانيا: انواع البطالة

يقسم الاقتصاديون البطالة على عدة أنواع وهي كالاتي:

١-البطالة الدورية:

ويعني بها البطالة المرتبطة بالدورات الاقتصادية التي تتعرض لها النشاطات الاقتصادية، حيث ترتفع البطالة في مرحلة الانكماش والكساد والركود ويرجع السبب في ذلك الى تقليل الطلب الكلي الذي يؤدي الى ضعف استخدام الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، وانخفاض درجة الاستخدام وتقليل البطالة في حالة الازدهار والانتعاش، حيث ترتفع النشاطات الاقتصادية ويزداد انتاجها واستخدامها وتسمى هذه البطالة أيضا بالبطالة العابرة وهي تظهر في الدول المتقدمة (خلف، ٢٠٠٦،:٣٥٥).

٢-البطالة الاحتكاكية:

وهي التوقف الموقت عن العمل نتيجة الانتقال من وظيفة الى أخرى او البحث عن وظيفة أخرى (Robert Elucas,1978,354).

ويشير هذا النوع من البطالة الى وجود افراد قادرين ويبحثون عن وظيفة مناسبة او يبحثون عن وظيفة أفضل من سابقتها في الوقت الذي توجد فيه وظائف تناسب أعمالهم وخبراتهم ومهاراتهم، الا انهم لم يلتحقوا بها نتيجة عدم معرفتهم بهذه الوظائف او بأماكن وجودها، يتكون هذا النوع من البطالة بسبب التغيرات الحاصلة في سوق العمل او في القوة العاملة (نجا،17:2005).

٣-البطالة الهيكلية:

ينشأ هذا النوع من البطالة بسبب عدم التوافق بين الكفاءات وفرص العمل المتاحة عندما تتغير أنماط الطلب والإنتاج (Begg,2002:217). وتعرف البطالة الهيكلية على انها حالة تعطل جزء من القوى العاملة

بسبب التطورات التي تؤدي الى تغيرات متطلبات بنية وهيكل الاقتصاد الوطني عن نوع وطبيعة العمالة المتوفرة، لذلك تسمى بالبطالة البنيوية (الوزني والرفاعي،268:2002).

٤-البطالة الاختيارية والبطالة الاجبارية

وصف اطلقه الاقتصادي الإنجليزي "جون ما ينرد كيتر" على البطالة التي تعزى مباشرة الى قيام مجموعة من العمال بسحب خدمه عملهم، نظرا لا نهم الا يختارون العمل بأقل من مكافأة حقيقية معينة (K0hli,1999:90). وأيضا عرفت البطالة الاختيارية على انها الحالة التي ينحسب فيها شخص من عملهِ بمحض أرادته لأسباب عديدة فهي تشير الى وجود افراد قادرين على العمل، ولا يرغبون فيه عند الأجور السائدة رغم توفر الوظائف لهم، مثل الفقراء المتسولون والاغنياء العاطلون والأشخاص الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون على أجور عالية فيما لا يرغبون في الالتحاق بوظائف مشابهة بأجور اقل، لتعودهم على الأجور المرتفعة. (أبو السعود، 221:2004).

٥-البطالة المقنعة

يمكن تعريف البطالة المقنعة على انها التحاق بعض الأشخاص بوظائف معينة، يتقاضون عليها اجورا نتيجة اسهامهم في إنتاجية العمل، فالتخلي عنهم لا يؤثر على حجم الإنتاج (الوزني والرفاعي،268:2002). فهي عمالة يتم سحبها دون تأثير من مواقع الإنتاج عن الكمية المنتجة.

تعرف كذلك البطالة المقنعة على انها البطالة المستترة غير الملحوظة حيث تختلف عن الأنواع الأخرى في طبيعتها والتي تكون ظاهرية في جميعها، في حين تكون البطالة المقنعة غير ظاهرة كون ان الفرد لا يكون عاطلا عن العمل، وتعد ضمن القوى العاملة ويمارس العمل فيها ظاهريا لكنها، وليست صريحة وواضحة كالأنواع الأخرى (داود واخرون،258:2005).

٦-البطالة الموسمية وبطالة الفقر

بعض القطاعات الاقتصادية تتطلب اعداد كبيرة من العمال مثل السياحة والزراعة والبناء وغيرها. يتوقف النشاط فيها عند انتهاء الموسم، مما يتطلب إحالة العاملين بهذه القطاعات ولهذا تظهر ما تعرف بالبطالة الموسمية، يمكن تفادي النوع هذا من البطالة بانخراط العاملين او تدربهم على اعمال يمكن مزاولتها بعد الانتهاء الموسم الإنتاجي للسعلة التي يعملون بها الموسم الإنتاجي للسعلة.

هذا النوع يشبه البطالة الدورية الى حد كبير والفرق الوحيد بينها يتمثل في كون البطالة الموسمية تكون في مدة قصيرة المدى.

اما بالنسبة لبطاله الفقر فهي تلك الناتجة بسبب النقص الحاصل في التنمية، والغالب في هذه البطالة ان الأشخاص لا يجدون في محيطهم فرصة للعمل المستمر والدائم، هذه البطالة تسود في الدول القليلة النمو والتي يسودها ضعف التنمية والركود (والمنهكة اقتصاديا) كما يتكون لدى افرادها ميل للهجرة الخارجية وعلية تعرف هذه الدول (دول الارسال) وتعرف الدول الموظفة لهذه العمالة (دول الاستقبال) (الوزني والرفاعي،270:2002).

المبحث الثالث: التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي في العراق ودوره في معالجة مشكلة البطالة

يُعد الائتمان المصرفي من اهم مصادر تمويل للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وإذا سيء استخدامه قد يحدث اضرار كبيرة في الاقتصاد فالائتمان في حالة انكماشه يؤدي الى كساد وفي حالة الافراط يؤدي الى زيادة التضخمية، ذلك يقتضي ان يكون مستوى الائتمان المصرفي متوافقا مع الحاجات الفعلية للنشاط الاقتصادي ومتناسبا مع خطط التنمية الاقتصادية، ولا يضمن حالة التوافق بين ما يقدم من الائتمان المصرفي وعملية التنمية الاقتصادية وحاجاتها الا وجود سياسة مصرفية وائتمانية منسجمة مع الاحتياجات الفعلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة المتكاملة مع السياسات الاقتصادية الاخرى، لان عدم وجود سياسة ائتمانية متكاملة وواضحة لا يؤدي فقط الى فقدان الاستقرار الاقتصادي وانما ايضا الى سوء تخصيص الموارد الائتمانية المصرفية وبالتالي اختلاف في معدلات النمو للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وهنا يفقد الائتمان المصرفي أهميته في التنمية الاقتصادية بل يُعد احد معوقاتها (الزبيدي،2000:185). الجدول (١)

التوزيع القطاعي للائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية للفترة من (2008-2017)

المصدر: النسب من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الدورية للبنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، اعداد متفرقة.

السنوات	قطاع الزراعة والصيد	قطاع التعدين	قطاع الصناعة التحويلية	قطاع النقل والتخزين والمواصلات	قطاع خدمات المجتمع
2008	**6.86**	**0.01**	**7.60**	**3.13**	**17.97**
2009	**7.33**	**0.00**	**7.27**	**1.98**	**22.04**
2010	**4.87**	**0.00**	**4.57**	**1.65**	**49.77**
2011	**6.41**	**0.00**	**12.31**	**4.38**	**38.15**
2012	**5.98**	**0.00**	**5.19**	**6.58**	**37.58**
2013	**6.04**	**0.02**	**5.28**	**0.39**	**34.88**
2014	**5.78**	**0.06**	**5.85**	**2.79**	**35.82**
2015	**5.55**	**0.00**	**6.52**	**2.22**	**38.92**
2016	**5.72**	**0.00**	**4.99**	**7.46**	**39.02**
2017	**4.59**	**0.00**	**4.56**	**6.96**	**38.76**

يبين الجدول أعلاه نسب التوزيع القطاعي للائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف العراقية بفرعيها الحكومي والأهلي الى القطاعات الاقتصادية وكما يبدو من خلال الجدول ان الائتمان كان موجها ومركزا على قطاعات اقتصادية معينة ويمكن القول ان هنالك ثلاثة قطاعات اقتصادية قد استحوذت على الجزء الأكبر من الائتمان الممنوح خلال الأعوام من (2008-2017) وبنسب متفاوتة وابرز تلك القطاعات هو قطاع الخدمات اذ بلغت اعلى نسبة في هذا القطاع هي في عام (2010) بمقدار (49.77) وسجلت اقل نسبة مقدمة لهذا القطاع في عام (٢٠٠٨) وقد بلغت (١٧,٩٧) وهذا يبين الاهتمام بهذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى. أما باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى فقد كان الائتمان الموجه لها ائتمان منخفض مقارنة مع قطاع الخدمات او ائتمان معدوم فنلاحظ من خلال الجدول (١) ان هنالك قطاعات الاقتصادية وهي قطاع الزراعة والصيد فقد بلغت على نسبة من الائتمان النقدي الممنوح له في عام (٢٠٠٩) وقد بلغت (٧,٣٣)كما سجلت اقل نسبة ائتمان له في عام(٢٠١٧) وهذا ما يدل تراجع الدعم المقدم الى هذا القطاع اما قطاع التعدين فلا يوجد أي اهتمام بهذا القطاع وهذا واضح من خلال النسب الموجودة في الجدول (١) وكذلك قطاع الصناعات التحويلية فقد بلغت اعلى نسبة ائتمان موجه الى هذا القطاع عام (٢٠١١) وقد بلغت (١٢,٣١) وكذلك تراجع الدعم لهذا القطاع حتى وصل عام (٢٠١٧) الى (٤,٥٦) اما قطاع النقل والتخزين والمواصلات فقد بلغت اعلى نسبة ائتمان ممنوح لهذا القطاع في عام (٢٠١٦) وقد بلغت النسبة (٧,٤٦)كما سجلت اقل نسبة ائتمان الى هذا القطاع في عام (٢٠١٣) وقد بلغت (٠,٣٩) ومن الملاحظ من خلال الجدول (١) ان هناك تفاوتاً في النسب الممنوحة الى تلك القطاعات الاقتصادية وبتالي تؤثر على النهوض بهذه القطاعات واستيعاب الايدي العاملة وزيادة الإنتاج وبتالي تطور القطاعات الاقتصادية المذكورة.

ثانيا- واقع البطالة في العراق ومؤثراتها

تعد البطالة من المشاكل الخطيرة، ولعل خطرها الاجتماعي أكبر من خطرها الاقتصادي، فمشكلة البطالة سمة ملاحظة للاقتصادات الأقل نموا ومنه الدول العربية كافة والعراق بشكل خاص ويعود ذلك الى خلل في هيكلية الاقتصاد العراقي كما مر سابقا، اذ جاء في دراسة علمية تم اعدادها من قبل الجامعة العربية، ان نسبة الفقر في البلدان العربية يزداد سنويا بمعدل 1.7% وان نسبة سكان الدول العربية تحت خط الفقر يتجاوز (36 %)فنصيب دخل الفرد لا يتجاوز 1500 دولار سنويا. يتسم الاقتصاد العراقي باختلال هيكليي النفطي يهمين على مجمل القطاعات (95%) من اجمالي عوائد الصادرات، كذلك يعاني من تفاقم مشكلة المديونية الخارجية، ومحدودية مصادر الاستثمار، وهيمنة المدخلات الانتاجية المستوردة، وبالتالي غير قادر على مواجهة التحديات، لاسيما تحدي البطالة (هاشم واخرون،69:2009) كما في الجدول (2):

جدول (2) اجمالي معدلات البطالة في العراق للمدة (2008-2017)

السنوات	البطالة%
2008	15.34
2009	13.28

2010	11.23
2011	8
2012	8.24
2013	7.90
2014	7.55
2015	7.72
2016	7.95
2017	9.24

المصدر: البنك الدولي تقارير لسنوات مختلفة

يتضح من خلال الجدول(2) ان معدل البطالة في عام 2008 كان (15.34%) وهذه النسبة قد انخفضت في الأعوام اللاحقة اذ سجلت نسبة البطالة (13.28%) في عام 2009 ويعزى ذلك الى توجه الدولة الى العمل على تخفيض البطالة عن طريق توظيف اعداد كبيرة في مؤسسات الدولة العامة ولاسيما وزارة الداخلية والدفاع، كما بقى العراق يعاني من البطالة ولكن بدأت.

معدلات البطالة تنخفض بعد عام 2010 من (11.23) حتى وصلت في نهاية عام (2016) الى (7.95) وبعدها بدأت بالارتفاع بسبب السياسات المتراكمة وكذلك الأوضاع الاقتصادية بشكل عام معدلات البطالة كما جلت نسبة (9.24%) البطالة في عام 2017 وهذا مؤشر خطير يبين ارتفاع في مستوى البطالة تدريجيا وهذا ينعكس على الوضع العام للبلد وخصوصا على فعالية القطاعات الاقتصادية المذكورة في البحث وهذا ينشأ من عدة أسباب كما اسلفنا بالإضافة الى الأسباب أعلاه تزايدت الهجرة الى خارج البلد بحثا عن فرص العمل بالإضافة الازمات التي مر بها البلد في تلك السنوات.

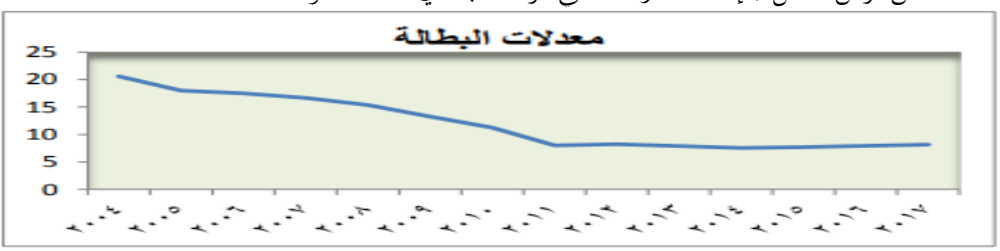

شكل (٤) معدل ونمو البطالة في العراق خلال المدة (2008-2017)

المصدر: البنك الدولي، لسنوات مختلفة.

ثالثا: تحليل علاقات الارتباط والتأثير بين متغيرات الدراسة

هدف الباحث في هذا المبحث اختبار الفرضيات التي انبثقت عن الدراسة، من خلال اختبار فرضيات الارتباط واختبار فرضيات التأثير بين متغيرات الدراسة، ولقد أجري الباحث اختبار التحقق من شرط خضوع البيانات.

للتوزيع الطبيعي (Normality test) لما لهذا الاختبار من أهمية في تحديد نوع الاختبار الاحصائي الذي سيتم اعتماده لاختبار فرضيات الدراسة، فعند خضوع البيانات للتوزيع الطبيعي سيستخدم الباحث أساليب الاختبار المعلمي (Parametric test)، اما في حال عدم خضوع البيانات للتوزيع الطبيعي فتستعمل الباحث

أساليب الاختبار اللامعلمي (Non.parametric.test). علما ان قياس علاقات التأثير تعتمد بشكل كامل على الاختبار المعلمي.

استخدم الباحث اختبار(Kolmogorov-Smirnov) كونه من اهم أنواع اختبارات التوزيع الطبيعي، ويبين الجدول (٣) نتائج الاختبارات:

جدول (٣) اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات البحث

الاقطاعات الاقتصادية	Kolmogorov-Smirnova		
	Statistic	Df	Sig.
قطاع الزراعة والصيد	0.139	10	0.200*
قطاع التعدين	0.381	10	0.100
قطاع الصناعات التحويلية	0.213	10	0.200*
قطاع النقل والتخزين والمواصلات	0.200	10	0.200*
قطاع خدمات المجتمع	0.282	10	0.064

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.23

يتبين من الجدول (3) ان جميع قيم اختبار (Kolmogorov-Smirnov) كانت معنوية عند مستوى أكبر من (5%)، وهذا يعني خضوع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي مما يحقق شرط الاختبار المعلمي.

أولا: اختبار فرضيات الارتباط بين متغيرات الدراسة

استخدم الباحث معامل الارتباط البسيط (Pearson)، من خلال البرنامج الاحصائي (SPSS V.23)، لغرض اختبار الفرضية الرئيسة الأولى وما تفرع عنها من فرضيات فرعية، وعلى النحو الاتي:

الفرضية الرئيسة الأولى: وتنص على أنه (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلاله إحصائية ومعنوية بين القروض الممنوحة لقطاعات اقتصادية مختارة ومؤشر البطالة). ولقد تفرع عنها عشر فرضيات فرعية وكما مبين في ادناه:

١. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين القروض الممنوحة لقطاع الزراعة والصيد ومؤشر البطالة.
٢. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين القروض الممنوحة لقطاع التعدين ومؤشر البطالة.
٣. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين القروض الممنوحة لقطاع الصناعات التحويلية ومؤشر البطالة.
٤. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين القروض الممنوحة لقطاع النقل والتخزين والمواصلات ومؤشر البطالة.
٥. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين القروض الممنوحة لقطاع خدمات المجتمع ومؤشر البطالة.

يظهر الجدول (٤) مصفوفة قيم معاملات الارتباط البسيط (Pearson) التي ضمنتها الفرضية الفرعية الأولى وما تفرع عنها من فرضيات فرعية.

جدول (٤) قيم علاقات ارتباط الفرضية الفرعية الأولى

المستقل / المعتمد	قطاع الزراعة والصيد	قطاع التعدين	قطاع الصناعات التحويلية	قطاع النقل والمواصلات والتخزين	قطاع خدمات المجتمع
مؤشر البطالة	0.471	0.221-	0.089	-٥0.2	0.660-*
Sig.	.169	.540	.807	.489	.038
N	10	10	10	10	10

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS

يظهر جدول (4) مصفوفة الارتباط ومستوى المعنوية الذي اختبر الفرضية الفرعية الأولى وما تفرع منها من فرضيات بأن علاقات الارتباط وكما يلي:

١. كانت قيمة علاقة الارتباط بين القروض الممنوحة لقطاع الزراعة والصيد ومؤشر البطالة (0.471)، وهي قيمة موجبة، وتدل إيجابية العلاقة بينهما انهما يتحركان بنفس الاتجاه سواء بالزيادة او الانخفاض الا انها لم تكن معنوية عند مستوى 5% او 1%. عليه يستدل الباحث على عدم رفض الفرضية الفرعية الأولى، بمعنى (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين القروض الممنوحة لقطاع الزراعة والصيد ومؤشر البطالة).

٢. كانت قيمة علاقة الارتباط بين القروض الممنوحة لقطاع التعدين ومؤشر البطالة (-0.221)، وهي قيمة سالبة، وتدل سالبية العلاقة بينهما انهما يتحركان باتجاه متعاكس سواء بالزيادة او الانخفاض الا انها لم تكن معنوية عند مستوى 5% او 1%. عليه يستدل الباحث على عدم رفض الفرضية الفرعية الثانية، بمعنى (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين القروض الممنوحة لقطاع التعدين ومؤشر البطالة).

٣. كانت قيمة علاقة الارتباط بين القروض الممنوحة لقطاع الصناعات التحويلية ومؤشر البطالة (٠،٠٨٩)، وهي قيمة موجبة وضعيفة جدا، ولم تكن معنوية عند مستوى 5% او 1%. عليه يستدل الباحث على عدم رفض الفرضية الفرعية الثالثة، بمعنى (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين القروض الممنوحة لقطاع الصناعات التحويلية ومؤشر البطالة).

٤. كانت قيمة علاقة الارتباط بين القروض الممنوحة لقطاع النقل والتخزين والمواصلات ومؤشر البطالة (−0.25)، وهي قيمة سالبة، تدل ان العلاقة بينهما انهما يتحركان باتجاه متعاكس سواء بالزيادة او الانخفاض الا انها لم تكن معنوية عند مستوى 5% او 1%. عليه يستدل الباحث على عدم رفض الفرضية الفرعية الرابعة، بمعنى (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين القروض الممنوحة لقطاع النقل والتخزين).

٥. كانت قيمة علاقة الارتباط بين القروض الممنوحة لقطاع خدمات المجتمع ومؤشر البطالة (−0.66)، وهي قيمة سالبة، وتدل سالبية العلاقة بينهما انهما يتحركان باتجاه متعاكس سواء بالزيادة او الانخفاض وكانت العلاقة معنوية عند مستوى 5%. عليه يستدل الباحث على رفض الفرضية الفرعية الثامنة، بمعنى (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين القروض الممنوحة لقطاع خدمات المجتمع ومؤشر البطالة).

ثانيا: اختبار فرضيات التأثير بين متغيرات الدراسة

هدف الباحث من هذه الفقرة اختبار علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة، وطبقا لما ورد في الفرضية الرئيسة الثانية وما تفرع عنها من فرضيات من خلال استخدام معامل الانحدار البسيط، ومن خلال البرنامج الاحصائي (SPSS V.23).

الفرضية الرئيسة الثانية: وتنص على أنه (لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية ومعنوية للقروض الممنوحة لقطاعات اقتصادية مختارة ومؤشر البطالة). ولقد تفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية، وكما مبين في ادناه:

١. الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية ومعنوية للقروض الممنوحة لقطاع الزراعة والصيد في مؤشر البطالة. ويبين الجدول (٥) قيم معاملات الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الأولى.

جدول (٥) تحليل الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الأولى

المتغير المعتمد / المتغير المستقل	مؤشر البطالة		قيمة t المحسوبة	مستوى المعنوية	قيمة F المحسوبة ومستوى معنويتها	مستوى المعنوية	قيمة R^2
	A	B					
القروض الممنوحة لقطاع الزراعة والصيد	٠,٤٨٧	١,٥٥	١,٥١٠	٠,١٧	٢,٢٨٠	٠,١٧	٠,٢٢

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.23

يتبين من الجدول (٥) ما يأتي:

1- بلغت قيمة معامل انحدار القروض الممنوحة لقطاع الزراعة والصيد على مؤشر البطالة (1.55)، وهذا يعني ان مؤشر البطالة (سيزداد) بمقدار (1.55) اذا ازدادت القروض الممنوحة لقطاع الزراعة والصيد بمقدار مليون دينار إضافي[٣].

2- ان هذا التأثير لم يكن معنويا عند مستوى (5%)، لان قيمة (t) التي تقيس معنوية معامل التأثير بلغت (1.511)، ومستوى معنويتها المحسوب (17%)، فيما بلغت قيمة (F) المحسوبة لمعامل الانحدار (2.280)، ومستوى معنويتها (17%) أيضا، مما يدل على عدم معنوية انموذج الانحدار المقدر عند مستوى المعنوية المستهدف في الدراسة وهو (5%).

3- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.22) وهذا يعني ان القروض الممنوحة لقطاع الزراعة والصيد تفسر ما نسبته (22%) من التغيرات التي تطرأ في مؤشر البطالة، اما النسبة المتبقية (88%) فتعود لعوامل أخرى غير داخلة في النموذج.

4- يستدل الباحث من التحليل أعلاه عدم رفض الفرضية الفرعية الأولى (لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية ومعنوية للقروض الممنوحة لقطاع الزراعة والصيد في مؤشر البطالة).

٢. الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية ومعنوية للقروض الممنوحة لقطاع التعدين في مؤشر البطالة. ويبين الجدول (٦) قيم معاملات الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثانية

جدول (٦) تحليل الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثانية

المتغير المعتمد / المتغير المستقل	مؤشر البطالة		قيمة t المحسوبة	مستوى المعنوية	قيمة F المحسوبة ومستوى معنويتها	مستوى المعنوية	قيمة R^2
	A	B					
القروض الممنوحة لقطاع التعدين	٩,٩٣	٣١,٥٠٥-	٠,٦٤٠-	٠,٥٤٠	٠,٤١٠	٠,٥٤٠	٠,٠٥

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.23

يتبين من الجدول (٦) ما يأتي:

1- بلغت قيمة معامل انحدار القروض الممنوحة لقطاع التعدين على مؤشر البطالة (-31.505)، وهذا يعني ان مؤشر البطالة (سيقل) بمقدار (31.505) اذا ازدادت القروض الممنوحة لقطاع التعدين بمقدار مليون دينار اضافي.

[٣]- وحدة قياس مبالغ القروض الممنوحة هي (مليون دينار).

2- ان هذا التأثير لم يكن معنويا عند مستوى (5%)، لان قيمة (t) التي تقيس معنوية معامل التأثير بلغت (-0.640)، ومستوى معنويتها المحسوب (54%)، فيما بلغت قيمة (F) المحسوبة لمعامل الانحدار (0.410)، ومستوى معنويتها (54%) أيضا، مما يدل على عدم معنوية انموذج الانحدار المقدر عند مستوى المعنوية المستهدف في الدراسة وهو (5%).

3- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.05) وهذا يعني ان القروض الممنوحة لقطاع التعدين تفسر ما نسبته (5%) من التغيرات التي تطرأ في مؤشر البطالة، اما النسبة المتبقية (95%) فتعود لعوامل أخرى غير داخلة في النموذج.

4- يستدل الباحث من التحليل أعلاه عدم رفض الفرضية الفرعية الثانية (لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية ومعنوية للقروض الممنوحة لقطاع التعدين في مؤشر البطالة).

٣. الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية ومعنوية للقروض الممنوحة لقطاع الصناعات التحويلية في مؤشر البطالة. ويبين الجدول (٧) قيم معاملات الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثالثة.

جدول (٧) تحليل الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثالثة

المتغير المعتمد / المتغير المستقل	مؤشر البطالة		قيمة t المحسوبة	مستوى المعنوية	قيمة F المحسوبة ومستوى معنويتها	مستوى المعنوية	قيمة R^2
	A	B					
القروض الممنوحة لقطاع الصناعات التحويلية	٨,٩٧٨	٠,١٠٤	٠,٢٥٢	٠,٨١	٠,٠٦٤	٠,٨١	٠,٠٠٨

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.23

يتبين من الجدول(٧) ما يأتي:

١. بلغت قيمة معامل انحدار القروض الممنوحة لقطاع الصناعات التحويلية على مؤشر البطالة (٠,١٠٤)، وهذا يعني ان مؤشر البطالة (سيزداد) بمقدار (٠,١٠٤) إذا ازدادت القروض الممنوحة لقطاع الصناعات التحويلية بمقدار مليون دينار اضافي.
٢. ان هذا التأثير لم يكن معنويا عند مستوى (٥%)، لان قيمة (t) التي تقيس معنوية معامل التأثير بلغت (٠,٢٥٢)، ومستوى معنويتها المحسوب (٨١%)، فيما بلغت قيمة (F) المحسوبة لمعامل الانحدار (٠,٠٦٤)، ومستوى معنويتها (٨١%) أيضا، مما يدل على عدم معنوية انموذج الانحدار المقدر عند مستوى المعنوية المستهدف في الدراسة وهو (٥%).

٣. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠,٠٠٨) وهذا يعني ان القروض الممنوحة لقطاع الصناعات التحويلية تفسر ما نسبته (٠,٠٨%) من التغيرات التي تطرأ في مؤشر البطالة، اما النسبة المتبقية (٩٩,٢%) فتعود لعوامل أخرى غير داخلة في النموذج.

٤. يستدل الباحث من التحليل أعلاه عدم رفض الفرضية الفرعية الثالثة (لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية ومعنوية للقروض الممنوحة لقطاع الصناعات التحويلية في مؤشر البطالة).

٤. الفرضية الفرعية الرابعة:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية ومعنوية للقروض الممنوحة لقطاع النقل والتخزين والمواصلات في مؤشر البطالة. ويبين الجدول (٨) قيم معاملات الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الرابعة.

جدول (٨) تحليل الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الرابعة

المتغير المعتمد / المتغير المستقل	مؤشر البطالة		قيمة t المحسوبة	مستوى المعنوية	قيمة F المحسوبة ومستوى معنويتها	مستوى المعنوية	قيمة R^2
	A	B					
القروض الممنوحة لقطاع النقل والتخزين والمواصلات	١٠,٦٧٥	-٠,٢٧٤	-٠,٢٧٥	٠,٤٩	٠,٢٥٦	٠,٤٩	٠,٠٦٢

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.23

يتبين من الجدول (٨) ما يأتي:

١- بلغت قيمة معامل انحدار القروض الممنوحة لقطاع النقل والتخزين والمواصلات على مؤشر البطالة (-٠,٢٧٤)، وهذا يعني ان مؤشر البطالة (سيقل) بمقدار (٠,٢٧٤) إذا ازدادت القروض الممنوحة لقطاع النقل والتخزين والمواصلات بمقدار مليون دينار اضافي.

٢- ان هذا التأثير لم يكن معنويا عند مستوى (٥%)، لان قيمة (t) التي تقيس معنوية معامل التأثير بلغت (-٠,٢٧٥)، ومستوى معنويتها المحسوب (٤٩%)، فيما بلغت قيمة (F) المحسوبة لمعامل الانحدار (٠,٢٥٦)، ومستوى معنويتها (٤٩%) أيضا، مما يدل على عدم معنوية انموذج الانحدار المقدر عند مستوى المعنوية المستهدف في الدراسة وهو (٥%).

٣- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠,٠٦٢) وهذا يعني ان القروض الممنوحة لقطاع النقل والتخزين والمواصلات تفسر ما نسبته (٦,٢%) من التغيرات التي تطرأ في مؤشر البطالة، اما النسبة المتبقية (٩٣,٨%) فتعود لعوامل أخرى غير داخلة في النموذج.

يستدل الباحث من التحليل أعلاه عدم رفض الفرضية الفرعية الرابعة (لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية ومعنوية للقروض الممنوحة لقطاع النقل والتخزين والمواصلات في مؤشر البطالة).

٥. الفرضية الفرعية الخامسة:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية ومعنوية للقروض الممنوحة لقطاع خدمات المجتمع في مؤشر البطالة. ويبين الجدول(٩) قيم معاملات الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الخامسة:

جدول (٩) تحليل الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الخامسة

المتغير المعتمد / المتغير المستقل	مؤشر البطالة		قيمة t المحسوبة	مستوى المعنوية	قيمة F المحسوبة ومستوى معنويتها	مستوى المعنوية	قيمة R^2
	A	B					
القروض الممنوحة لقطاع خدمات المجتمع	١٦,٦٦	-٠,٢٠	-٢,٤٨٧	٠,٠٣٨	٦,١٨٧	٠,٠٣٨	٠,٤٤

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.23

يتبين من الجدول(٩) ما يأتي:

١- بلغت قيمة معامل انحدار القروض الممنوحة لقطاع خدمات المجتمع على مؤشر البطالة (-٠,٢٠)، وهذا يعني ان مؤشر البطالة (سيقل) بمقدار (٠,٢٠) إذا ازدادت القروض الممنوحة لقطاع خدمات المجتمع بمقدار مليون دينار اضافي.

٢- ان هذا التأثير كان معنويا عند مستوى (٥%)، لان قيمة (t) التي تقيس معنوية معامل التأثير بلغت (-٢,٤٨٧)، ومستوى معنويتها المحسوب (٥%)، فيما بلغت قيمة (F) المحسوبة لمعامل الانحدار (٦,١٨٧)، ومستوى معنويتها (٥%) أيضا، مما يدل على معنوية انموذج الانحدار المقدر عند مستوى المعنوية المستهدف في البحث وهو (٥%).

٣- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠,٤٤) وهذا يعني ان القروض الممنوحة لقطاع خدمات المجتمع تفسر ما نسبته (٤٤%) من التغيرات التي تطرأ في مؤشر البطالة، اما النسبة المتبقية (٥٦%) فتعود لعوامل أخرى غير داخلة في النموذج.

يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض الفرضية الفرعية الخامسة، وقبول الفرضية البديلة (يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية ومعنوية للقروض الممنوحة لقطاع خدمات المجتمع في مؤشر البطالة).

اولاً: الاستنتاجات

١. يلعب الائتمان المصرفي دورا كبيرا في تحقيق التنمية الاقتصادية ومعالجة مشكلة البطالة من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية.

٢. ان القدرة الائتمانية في الاقتصـــادات المتقدمة والنامية على حد ســـواء هي قدرة محدودة توزع على القطاعات الاقتصادية بسبب السياسات الاقتصادية السائدة في الاقتصاد القومي.
٣. يعمل البنك المركزي على توجيه الائتمان المصرفي نحو قطاعات اقتصادية محددة تعالج مشكلة البطالة من خلال استيعاب الايدي العاملة.
٤. تعد البطالة من اخطر المشـــاكل الاقتصـــادية وذلك بســـبب البعد الاجتماعي، والذي يؤدي الى مشاكل اجتماعية خطيرة مثل انتشار الجريمة والمخدرات والإرهاب...الخ.
٥. هنالك علاقة عكســـية بين الائتمان الممنوح لقطاع خدمات المجتمع من جانب ومؤشـــر البطالة في العراق من جانب اخر، فكلما زادت نســـبة هذا القطاع من الائتمان المصـــرفي كلما كان له الأثر الإيجابي في معالجة مشـكلة البطالة،اذ تقوم العلاقة العكسـية بين القطاعين على النحو الاتي (عندما تزداد نسبة الائتمان المصرفي الموجه الى قطاع الخدمات تؤدي الى انخفاض في نسبة البطالة).
٦. هنالك علاقة طردية بين الائتمان الممنوح لقطاع الزراعة والصـيد والصـناعة التحويلية وقطاع التعدين من جانب ومؤشـــر البطالة من جانب اخر، أي ان زيادة الائتمان بهذه القطاعات تؤدي الى ارتفاع مؤشر البطالة والسبب في ذلك هو محدودية القدرة الائتمانية للقطاع المصرفي، فكلما ازدادت حصة هذه القطاعات من الائتمان كلما انخفضت حصة القطاعات الأخرى الفعالة في امتصاص البطالة.

ثانياً: التوصيات

١. ضـرورة قيام البنوك المركزية بشـكل عام و البنك المركزي العراقي بشـكل خاص بتوجيه الدعم لقطاع الائتمان المصرفي وذلك لدوره الفاعل في تنشيط القطاعات الائتمانية المختلفة.
٢. توجيه الجهود الاسـتثنائية في مختلف المجالات السـياسـية والاقتصـادية والثقافية نحو معالجة مشـكلة البطالة، لكونها من المشاكل المركبة ذات ابعاد خطيرة.
٣. قيام البنك المركزي العراقي بالتعاون مع وزارة التخطيط بدراسـة القطاعات الاقتصـادية كافة من اجل الوصول الى قدرة كل قطاع على استيعاب الايدي العاملة.
٤. توجيه النسب الاكبر من الائتمان المصرفي نحو القطاعات الاقتصادية القادرة على استيعاب الايدي العاملة وفي مقدمتها قطاع خدمات المجتمع.
٥. ضرورة قيام البنك المركزي بتشخيص القطاعات الكفؤة والقادرة على تشغيل الايدي العاملة من اجل توجيه الائتمان المصرفي نحوها ومتابعة تنفيذ المشاريع الاستثمارية فيها فضلا عن التقليل من الائتمان الممنوح للقطاعات الخاملة وغير الفاعلة وغير القادرة على استيعاب الايدي العاملة.
٦. على الجهات ذات العلاقة إيجاد الحلول اللازمة لتشغيل الايدي العاملة في القطاعات الاقتصادية غير الفعالة في تشغيل الايدي العاملة العراقية ومحاولة الحد من ظاهرة البطالة.

المصادر العربية والأجنبية

١. البديري، احمد حسـن عطشـان، الجهاز المصـرفي واثره في متغيرات الاسـتقرار الاقتصـادي في الاردن والعراق، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة،٢٠٠٨.

٢. القريشي، د. مدحت، التنمية الاقتصادية -نظريات وسياسات وموضوعات- جامعة البلقاء التطبيقية، السلط، الأردن، 2007.
٣. الوزني، خالد واصف، والرفاعي، احمد حسين، مبادئ الاقتصاديات الكلي بين النظرية والتطبيق. ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠٢.
٤. الياس ماهر جلال يعقوب، تأثير خطر السيولة في عائد توظيفات الأموال المصرفية "دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة 1994-2003"، رسالة ماجستير، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة.
٥. المصبح،عماد الدين،العوامل في البطالة في الجمهورية العربية السورية،دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك،المؤتمر الدولي حول ازمة البطالة في الدول العربية،القاهرة،مصر،٢٠٠٨.
٦. حسين بالعجوز، "مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية"، ط1، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009.
٧. حمزة محمود الزبيدي: "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
٨. زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العمومية لنشر والتوزيع، عمان- الاردن، 2013.
٩. سمير حسن عشيش، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك،مكتبة المجتمع العربي للنشر،الطبعة الأولى، عمان،٢٠١٠.
١٠. طارق طه، "إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
١١. علي سعد محمود داود، البنوك ومحافظ الاستثمار (مدخل دعم اتخاذ القرار)، دار التعليم الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2012.
١٢. علي، دعاء عناد حسين، النظام القانوني لضمانات الائتمان المصرفي بطريق التمويل غير المباشر، رسالة مقدمة الى مجلس كلية القانون في الجامعة المستنصرية، 2015.
١٣. كراجه، عبد الحليم واخرون، الإدارة المالية والتحليل المالي، دار صنعاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
١٤. نجا، علي عبد الوهاب، مشكلة البطالة، الدار، مطبعة الإسكندرية،٢٠٠٢.

المصادر الأجنبية

1. Beasley, Scott & Brigham, Eugene Principles of finance, Second edition, Thomson learning, Inc, United States of America, 2006.
2. Edwards Burt; Credit Management Handbook, 5th Edition, By Burt Edwards, England, 2004.
3. Ferrell, O.C., Hirt Geoffrey & Linda Ferrell, Business: AChanging World, 6 Edition, Mc Graw – H ill\ Irwin, 2008.

4. Koch, T.W & Scott, M.S,"Bank Management, Analyzing Bank Performance", 5th Ed., Mc Graw-Hill, New York, 2003.
5. KOLPO, T. F, Ayeni, R. K & OKe, MO Credit Risk and Commercial Banks Performance in Nigeria: A panel Model Approach, Australian Journal of Business and Management Research,2012.
6. Lloyd, B. Thomas, Money, Banking and Financial Markets, South – western, Thomson Cop ration, 2006.
7. Maksimenko, Tatiana, Lending Relationships and Liquidity Insurance Value of Bank Credit Lines: Evidence from Loan Spreads, a Dissertation Supmitted to the Graduate Faculty In Business, the City University of New York, 2013.
8. Mokhtar Lakehal, Dictonnairdeconomicontemporaine,2edition, hurope.sL, Barcelone,2001.
9. Quiry,pascal, Dallocchio,Mauriziio,Fur,Yannle&SalviAntonio,Corporate Finance theory and practice, Second Edition john Wiley and Sons Ltd, 2009.
10. Rose, peter S. & Hudginsn, Sylvia, Bank Mangement and Financiad Servies, 6 Edition U.S.A, Library of Congress Cataloging In publication Data, 2005.
11. Rose,peter S.,Hudgins,Sylvia C.,Bank Management&Financial Services th Edityon,Mcgraw-Hill,International Edition,2013.
12. Saunders, Anthony and Cornett, Marcia Milion.,Financial Institutions Management: A Risk Management Approach" 4th Ed, McGraw-Hill, 2002.
13. Shapiro, Alan C., and Sarin, Atulya, Foundations of multinational, Financial management, Sixth edition, John Wiley and Sons INC, United States of America,2009.
14. Ulrich kohli, Analyse Macroéconomique, Université de Genève Département d'économie politique, De Boeck Université, Bruxelles, 1999.
15. Yanelle, M. O. The Strategic Analysis of Intermediation, European Economic Review, 33(2, 3). February 15, 2012.